

# نظام الحماية

١٤٢٢ هـ



بمعون الله تعالى

الرقم : م / ٣٨  
التاريخ : ١٤٢٢/٧/٢٨ هـ

نحن فهد بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بناءً على المادة السبعين من النظام الأساسي للحكم الصادر بالامر الملكي رقم (٩٠/د) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ.

وبناءً على المادة العشرين من نظام مجلس الوزراء الصادر بالامر الملكي رقم (١٣/د) وتاريخ ١٤١٤/٣/٣ هـ.

وبناءً على المادتين السابعة عشرة والثامنة عشرة من نظام مجلس الشورى الصادر بالامر الملكي رقم (٩١/د) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ.

وبعد الاطلاع على المرسوم الملكي رقم (م/٢١) وتاريخ ١٤٢١/٥/٢٠ هـ القاضي بالموافقة على نظام المرافعات الشرعية.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الشورى رقم (٦٧/٧٠) وتاريخ ١٤٢٢/١/٧ هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم ( ١٩٩ ) وتاريخ ١٤٢٢/٧/١٤ هـ.

ورسمنا بما هو آت :

أولاً : الموافقة على نظام المحاماة ، بالصيغة المرفقة.

ثانياً : على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ مرسومنا

هذا.

فهد بن عبدالعزيز آل سعود





ان مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ٢٠٦٧/٧  
وتاريخ ١٤٢٢/١/٢٨ هـ ، المشتملة على خطاب معالي وزير العدل رقم ٤٤٦/ص  
وتاريخ ١٤٠٢/٨/٢ هـ المرفق به مشروع نظام المحاماة .

وبعد الاطلاع على المحضر رقم (٨٨) وتاريخ ١٤٢٠/٣/٢٨ هـ المتخذ من معالي  
وزير العدل ومعالي رئيس هيئة الخبراء بشأن الموضوع .

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (١١٦) وتاريخ ١٤٠٠/٧/١٢ هـ .

وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٦٧/٧٠) وتاريخ ١٤٢٢/١/٧ هـ .


وبعد الاطلاع على المحضر المعد في هيئة الخبراء رقم (٨٩) وتاريخ ١٤٢٢/٢/٢٥ هـ .

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (٣١٤) وتاريخ  
١٤٢٢/٧/٧ هـ .

بقرار

الموافقة على نظام المحاماة ، بالصيغة المرفقة .

وقد اعد مشروع مرسوم ملكي بذلك صيغته مرفقة بهذا .

  
رئيس مجلس الوزراء





نظام المحاماة  
باب الأول  
تعريف مهنة المحاماة وشروط مزاولتها

المادة الأولى:

يُتَّصَد بمهنة المحاماة في هذا النظام القرائع عن الغير أمام المحاكم وديوان المظالم، واللجان المشكلة بموجب الأنظمة والأوامر والقرارات لنظر القضايا الداخلة في اختصاصها ، ومزاولة الاستشارات الشرعية والنظامية ، ويسمى من يزاول هذه المهنة محامياً .  
ويحق لكل شخص أن يتقاع عن نفسه .

المادة الثانية :

تعد وزارة العدل جدولاً عاماً لتقيد أسماء المحامين الممارسين وآخر لغير الممارسين حسب وقت ترويج التسجيل، ويجب أن يشتمل الجدولان على البيانات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا النظام ، وعلى وزارة العدل نقل اسم المحامي الذي يتوقف عن مزاولة المهنة مدة تزيد على سنة من جدول المحامين الممارسين إلى جدول المحامين غير الممارسين وفق ضوابط تحددها اللائحة التنفيذية لهذا النظام .

المادة الثالثة :

يشترط لِمَن يزاول مهنة المحاماة أن يكون اسمه متقدماً في جدول المحامين الممارسين، ويشترط لِمَن يتقيد اسمه بهذا الجدول ما يأتي:  
أ- أن يكون سعودي الجنسية، ويجوز لغير السعودي مزاولة مهنة المحاماة طبقاً لما تقتضي به الاتفاقيات بين المملكة وغيرها من الدول .  
ب- أن يكون حاصلاً على شهادة كلية الشريعة أو شهادة البكالوريوس تخصص أنظمة من إحدى جامعات المملكة أو ما يعادل أي منهما خارج المملكة ، أو دبلوم دراسات الأنظمة من معهد الإدارة العامة بعد الحصول على الشهادة الجامعية .  
ج- أن تتوفر لديه خبرة في طبيعة العمل لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات ، وتخلط هذه المدة إلى سنة واحدة للحصول على شهادة الماجستير في الشريعة الإسلامية، أو في تخصص الأنظمة أو ما يعادل أيّاً منهما، أو دبلوم دراسات الأنظمة بالدرجة لخرجي كلية الشريعة، وعلى من هذه المدة الحصول على شهادة الدكتوراه في مجال التخصص .





الرقم :  
التاريخ :  
المشروعات :

د- أن يكون حسن السيرة والسلوك وغير محجور عليه.

هـ- ألا يكون قد حكم عليه بحد أو عقوبة في جريمة مظنة بالشرف أو الأمانة، ما لم يكن قد مضى على انتهاء تنفيذ الحكم خمس سنوات على الأقل.

و- أن يكون مقوماً في المملكة.

ويضع وزير العدل النموذج إقرار بواقعه طالب التقيد، يتضمن إقراره بتوافر الشروط الواردة في الفقرات (د، هـ، و) من هذه المادة .

#### المادة الرابعة :

يستثنى من الفقرتين (ب، ج) من المادة الثالثة من سجلت له ممارسة القضاء في المملكة لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات.

#### المادة الخامسة :

يخدم طالب التقيد في الجدول وفق النموذج تحدد اللائحة التنفيذية لهذا النظام إلى لجنة قيد وفجول المحامين، وتكون من:

١- وكيل من وزارة العدل يعينه وزير العدل. (رئيساً)

٢- ممثل من ديوان النظام لا تقل درجته عن درجة المحاماة

لرئيس محكمة <sup>١</sup> يعينه رئيس ديوان النظام (عضواً)

٣- أحد المحامين ممن أعضوا في ممارسة المهنة

مدة لا تقل عن خمس سنوات، يعينه وزير العدل. (عضواً)

وتقوم اللجنة المعنية بتسمية من يمل محل العضو عند غيابها، وتكون العضوية في هذه اللجنة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة.

#### المادة السادسة:

تتخذ اللجنة المنصوص عليها في المادة الخامسة بحضور جميع أعضائها وتصدر قراراتها بالأغلبية، وعلى اللجنة أن تتحقق من توافر الشروط المنصوص عليها في هذا النظام، ويكت في الطلب إذا كان مكتملاً خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه، وفي حالة الرفض يجب إيضاح الأسباب إذا طلب إليها ذلك، ويجوز لصاحب الطلب التظلم لدى ديوان النظام خلال ستين يوماً من تاريخ إبلاغه بقرار اللجنة.





#### المادة السادسة:

يصدر الترخيص بمزاولة مهنة المحاماة بعد التقيد في الجدول بقرار من وزير العدل وفقاً  
لأنموذج تحدده اللائحة التنفيذية لهذا النظام، وتكون مدته خمس سنوات قابلة للتجديد وفقاً للشروط  
المحددة في هذا النظام، ويدفع طالب الترخيص رسماً قدره ألف ريال عند إصدار الترخيص، وألف  
ريال عند التجديد.

#### المادة سابعة :

تبلغ وزارة العدل المحاكم ودوائر النظام والتجان المشار إليها في المادة (الأولى) من هذا  
النظام بأسماء المحامين المقعدين في جدول المحامين الممارسين فور صدور الترخيص أو تجديده،  
ويعد في مقر المحكمة ودوائر النظام بيان بأسماء المحامين الممارسين وعناوينهم، ويجب تمكين  
من يرغب الاطلاع عليه.

#### المادة الثامنة :

على المحامي الذي يتوقف عن مزاولة المهنة مدة تزيد على سنة أن يبلغ وزارة العدل  
بذلك وفقاً لأنموذج تحدد اللائحة التنفيذية لهذا النظام.

#### المادة العاشرة :

يجوز تكوين شركة مهنية للمحاماة بين اثنين أو أكثر من المقعدين في الجدول وفقاً لما يقتضي  
به نظام الشركات المهنية.

#### الفصل الثاني

#### ولجأت المحامين وعائلاتهم.

#### المادة الحادية عشرة :

على المحامي مزاولة مهنته وفقاً للأصول الشريعة والأنظمة المرعية، والامتناع عن أي  
عمل يخل بكرامتها، واحترام القواعد والتعليمات الصادرة في هذا الشأن.

#### المادة الثانية عشرة :

لا يجوز للمحامي أن يتعرض للأمور الشخصية الخاصة بخمس موكله أو معامليه، وعليه  
أن يمتنع عن السب أو الاتهام بما يمس الشرف والكرامة.





الرقم : .....

التاريخ : .....

للمشروعات : .....

#### المادة الثالثة عشرة :

مع مراعاة ما ورد في المادة الثانية عشرة، للمحامي أن يسلك الطريق الذي يراه ناجحة في الدفاع عن موكله، ولا تجوز مساءلته عما يورده في مراقبته كتابياً أو مشافهة مما يستلزمه حق الدفاع.

#### المادة الرابعة عشرة :

١- لا يجوز للمحامي بنفسه أو بوساطة محام آخر أن يقبل أي دعوى أو يعطي أي استشارة ضد جهة يعمل لديها، أو ضد جهة انتهت علاقته بها إلا بعد مضي مدة لا تقل عن خمس سنوات من تاريخ انتهاء علاقته بها.

٢- لا يجوز للمحامي الذي يعمل لموكله بصفة جزئية بموجب عقد أن يقبل أي دعوى أو يعطي أي استشارة ضد موكله قبل مضي ثلاث سنوات على انتهاء العقد.

#### المادة الخامسة عشرة :

لا يجوز للمحامي بنفسه أو بوساطة محام آخر أن يقبل الوكالة عن خصم موكله أو أن يبدى له أي معونة، ولو على سبيل الرأي في دعوى سبق له أن قبل الوكالة فيها أو في دعوى ذات علاقة بها ولو بعد انتهاء وكالته.

#### المادة السادسة عشرة :

لا يجوز لمن كان قاضياً قبل مزاولته مهنة المحاماة أن يقبل الوكالة بنفسه أو بوساطة محام آخر في دعوى كانت معروضة عليه.

#### المادة السابعة عشرة :

لا يجوز لمن أبدى رأيه في قضية بصفته موظفاً أو محكماً أو خبيراً أن يقبل الوكالة في تلك القضية.

#### المادة الثامنة عشرة :

للمحامين المقدمين في جدول الممارسين دون غيرها - حق الترافع عن الغير أمام المحاكم أو تبوؤ المظالم، أو اللجان المشار إليها في المادة (الأولى) من هذا النظام، واستثناء من ذلك وقبل للترافع عن الغير من يأتي:





الرقم :  
التاريخ :  
الشروعات :

- أ- أي وكيل في قضية واحدة إلى ثلاث، فإن باشر الوكيل ثلاث قضايا عن ثلاثة أشخاص متحدثين لا تقبل وكالته عن غيرهم.
  - ب- الأزواج أو الأصدقاء أو الأشخاص من ذوي القربى حتى الدرجة الرابعة.
  - ج- الممثل النظامي للشخص المعنوي.
  - د- الوصي والقيم والمأذون في قضايا الوصاية والقولمة ونظارة الوقت التي يقومون عليها.
  - هـ- مأمور بيت المال فيما هو من اختصاصه حسب النظام والتطبيقات.
- المادة التاسعة عشرة :

على المحاكم وديوان المظالم واللجان المشار إليها في المادة (الأولى) من هذا النظام والنيابات الرسمية وسلطات التحقيق أن تقدم للمحامي التسهيلات التي يقتضيها القيام بواجبه، وأن تمكنه من الاطلاع على الأوراق وحضور التحقيق، ولا يجوز رفض طلباته دون مسوغ مشروع.

المادة العشرون :

يجب على المحامي أو الوكيل أن يقدم أصل توكيله أو صورة منه مصدقاً عليها إلى المحكمة أو ديوان المظالم، أو اللجان المشار إليها في المادة (الأولى) من هذا النظام، في أول جلسة يحضر فيها عن موكله، وإذا حضر الموكل مع المحامي في الجلسة أثبت كاتب الضبط أو من يقوم مقامه ذلك في محضر الضبط وقام هذا مقام التوكيل، وإذا كان بيد المحامي توكيل عام مصدق عليه رسمياً بالتبليغ عن أحد الفصوم يحل من تقديم أصل التوكيل ويكتفى بتقديم صورة مصدقة منه، أو يقدم أصل التوكيل مع صورة منه ويقوم القاضي بتسديدها.

المادة الحادية والعشرون :

على كل محام أن يتخذ له مقراً أو أكثر لمباشرة القضايا الموكل عليها، وعليه أن يشعر وزارة العدل بعنوان مقره وبأي تغيير يطرا عليه.

المادة الثانية والعشرون :

على المحامي عند انقضاء التوكيل أن يرد لموكله عند طلبه سند التوكيل والمستندات والأوراق الأصلية، ومع ذلك يجوز له إذا لم يكن قد حصل على أتعابه أن يستخرج على نفقة موكله صورة من جميع المحررات التي تصلح سنداً للمطالبة، وأن يفتي لديه المستندات والأوراق الأصلية حتى يؤدي له الموكل الأتعاب الحالية ومصرفات استخراج الصور، ولا يلزم المحامي أن







يسلم موكله مسودات الأوراق التي قدمها في الدعوى، ولا الكتب الواردة إليه، ومع ذلك يجب على المحامي أن يعطي موكله صوراً من هذه الأوراق بناءً على طلب الموكل وعلى نفقته.

**المادة الثالثة والعشرون :**

لا يجوز للمحامي أن يقضي مراً لأتمن عليه أو عرفه عن طريق مهنته ولو بعد انتهاء وكالته، ما لم يخالف ذلك مقتضى شرعاً، كما لا يجوز له بدون سبب مشروع أن يتغلب على موكله قبل انتهاء الدعوى.

**المادة الرابعة والعشرون :**

لا تسمع دعوى الموكل في مطالبة محاميه بالأوراق والمستندات المودعة لديه بعد مضي خمس سنوات من تاريخ انتهاء مهنته، إلا إذا طلبها الموكل قبل مضي هذه المدة بكتاب مسجل مصحوب بطم الوصول، فيبدأ احتساب هذه المدة من تاريخ تسلم هذا الكتاب.

**المادة الخامسة والعشرون :**

لا يجوز للمحامي أن يشترى كل الحقوق المتنازع عليها أو بعضها التي يكون وكلاً عليها.

**المادة السادسة والعشرون :**

تحدد أتعاب المحامي وطريقة دفعها باتفاق يفقه مع موكله، فإذا لم يكن هناك اتفاق أو كان الاتفاق مختلفاً فيه أو باطلاً قدرتها المحكمة التي نظرت في القضية عند اختلافهما، بناءً على طلب المحامي أو الموكل بما يتناسب مع الجهد الذي بذله المحامي والنفع الذي عاد على الموكل. ويطبق هذا الحكم كذلك إذا نشأ عن الدعوى الأصلية أي دعوى فرعية.

**المادة السابعة والعشرون :**

للموكل أن يعزل محاميه، وعليه أن يدفع كامل الأتعاب المتفق عليها إذا ثبت أن العزل بسبب غير مشروع، ما لم تر المحكمة المختصة بنظر القضية غير ذلك بالنسبة للعزل وكامل الأتعاب.

**المادة الثامنة والعشرون :**

في حالة وفاة المحامي وعدم اتفاق الورثة والموكل على تحديد الأتعاب تقدر المحكمة التي نظرت في القضية أتعابه في ضوء الجهد المبذول والنفع الذي عاد على الموكل والمرحلة التي بلغها القضية والاتفاق المقفود.





الديار الثالثة  
تقديم المحامي

المملكة العربية السعودية  
هيئة الخبراء بمجلس الوزراء

الرقم : .....

التاريخ : .....

المشروعات : .....

#### المادة التاسعة والعشرون :

لولا: بشطب اسم المحامي من الجدول وإلغاء ترخيصه إذا حكم عليه بحد أو عقوبة في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة.

ثانياً: مع عدم الإخلال بدعوى التمييز لمن لحقه ضرر أو أي دعوى أخرى، يعاقب كل محام يخالف أحكام هذا النظام أو لائحته التنفيذية، أو يخل بواجباته المهنية، أو يرتكب عملاً يخل من شرف المهنة بإحدى العقوبات الآتية:

أ- الإنذار.

ب- اللوم.

ج- الإيقاف عن مزاولة المهنة لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات.

د- شطب الاسم من الجدول وإلغاء الترخيص.

#### المادة الثلاثون :

يسرفع المدعي العام الدعوى التأديبية على المحامي من تلقاء نفسه أو بناءً على طلب وزير العدل أو أي محكمة أو ديوان المظالم ، أو أي من اللجان المشار إليها في المادة (الأولى) من هذا النظام.

#### المادة الحادية والثلاثون :

يشكل وزير العدل بقرار منه لجنة أو أكثر للنظر في توقيع العقوبات التأديبية الواردة في المادة التاسعة والعشرون من هذا النظام، وتسمى "لجنة التأديب" ، وتكون من قاضٍ واثنين من أهل الخبرة أحدهما من فئة المحامين الذين أعضوا في ممارسة المهنة مدة لا تقل عن عشر سنوات ، ويختار وزير العدل من بينهم رئيساً، وتكون العضوية في هذه اللجنة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة.

وتتخذ اللجنة بحضور جميع أعضائها، وتصدر قراراتها بالأغلبية، وتكون قراراتها قابلة للطعن أمام ديوان المظالم خلال ستين يوماً من تاريخ فيلاغ قرار العقوبة لمن صدر ضده.





الرقم :  
التاريخ :  
الشؤون :

#### المادة الثانية والثلاثون :

يبلغ المحامي بالحضور أمام لجنة التأديب بطلب رسمي تبين فيه المخالفة المنسوبة إليه وأخطائها بإيجاز، وذلك قبل موعد الجلسة المحددة بمدة لا تقل عن خمسة عشر يوماً، ويجوز للمحامي أن يحضر بنفسه أو بوكيل محامياً عنه، وللجنة التأديب أن تقرر بحضوره شخصاً لأمها، وإذا تخلف عن الحضور بعد إبلاغه مرتين جاز للجنة إصدار قرارها غيابياً.

#### المادة الثالثة والثلاثون :

يصدر قرار لجنة التأديب بعد سماع الاتهام ودفاع المحامي، ويجب أن يكون القرار مسبباً، وأن تتلى أسبابه كاملة عند النطق به في جلسة سرية، وتبلغ وزارة العدل منطوق القرارات النهائية إلى المحاكم وديوان المظالم والجهات المختصة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نفاذها، وينفذ لهذه القرارات سجل تنفيذي، وتبلغ القرارات التأديبية في جميع الأحوال على يد محضر، ويقوم مقام التبليغ تسليم صورة القرار إلى المحامي صاحب الشأن بالطرق النظامية. وإذا أصبح القرار نهائياً بشطب الاسم من الجدول أو الإيقاف عن مزاولة المهنة، فينشر منطوقه فقط في صحيفة أو أكثر من الصحف الصادرة في منطقة مقر المحامي، فإن لم يكن هناك صحيفة في المنطقة ففي الصحيفة الصادرة في أقرب منطقة له، وذلك على نفقته.

#### المادة الرابعة والثلاثون :

يجوز للمحامي أن يعترض على القرار النهائي الذي يصدر بحقه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغه أو تسليم صورة عنه، ويقدم الاعتراض من المحامي أو وكيله إلى لجنة التأديب بوساطة رئيسها.

#### المادة الخامسة والثلاثون :

يترتب على الإيقاف عن مزاولة مهنة المحاماة نقل اسم المحامي الموقوف من جدول المحامين الممارسين إلى جدول المحامين غير الممارسين. ولا يجوز للمحامي الموقوف فتح مكتبه طوال مدة الإيقاف، وإذا خالف ذلك أو زلزل مهنته خلال فترة الإيقاف يعاقب بشطب اسمه من جدول المحامين وإلغاء الترخيص الصادر له بمزاولة المهنة، ويصدر وزير العدل بناءً على اقتراح اللجنة المنصوص عليها في المادة الخامسة قواعد الخاصة بما يشع بشأن القضايا المعلقة لدى المحامين الموقوفين.





الرقم : .....

التاريخ : .....

الموضوعات : .....

#### المادة السابعة والثلاثون :

للمحامي الذي صدر قرار تأديبي بشطب اسمه من الجدول بعد مضي ثلاث سنوات من تاريخ نفاذ هذا القرار أن يطلب من لجنة قيد وقبول المحامين إعادة قيد اسمه في الجدول.

#### المادة السابعة والثلاثون :

يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تقل عن ثلاثين ألف ريال أو بهما معاً:  
أ- الشخص الذي انتحل صفة المحامي أو مارس مهنة المحاماة خلافاً لأحكام هذا النظام.  
ب- المحامي الذي مارس مهنة المحاماة بعد شطب اسمه من جدول المحامين، ويتم توقيع هذه العقوبات من القضاء المختص.

#### الباب الرابع

#### الحكم عامة وتنقلية.

#### المادة الثامنة والثلاثون :

يستمر المحامون والمستشارون السعوديون الذين لديهم إجازات توكيل أو تراخيص صادرة من وزارة العدل أو وزارة التجارة وفق الأنظمة السارية وقت صدورهما بممارسة عملهم ، بشرط أن يستقدموا خلال خمس سنوات من تاريخ نفاذ هذا النظام إلى لجنة قيد وقبول المحامين المنصوص عليها في المادة الخامسة من هذا النظام وعلى هذه اللجنة تقديم في جدول المحامين وإصدار تراخيص جديدة لهم وفقاً لأحكام هذا النظام ، وعلى الجهات المختصة التي سبق أن أصدرت تلك الإجازات والتراخيص أن تعيد إلى اللجنة جميع الأوراق والمستندات التي تم بموجبها منحهم الإجازات أو التراخيص.

على أنه يجوز لوزير العدل تمديد المدة المشار إليها في هذه المادة بحيث لا تتجاوز خمس سنوات كحد أقصى للمحامين السعوديين الذين لديهم تراخيص متى توافرت لديهم الشروط المحددة في المادة الثالثة من هذا النظام عند شرط المؤهل الوارد في الفقرة (ب) من المادة المذكورة ، على أن يقوموا بدفع رسم التجديد المنصوص عليه في المادة السابعة من هذا النظام.





#### المادة التاسعة والثلاثون :

مع مراعاة ما ورد في الفقرة (أ) من المادة الثالثة من هذا النظام يستمر غير السعوديين المرخص لهم وفق الأنظمة قبل صدور قرار مجلس الوزراء ذي الرقم (١١٦) والتاريخ ١٤٠٠/٧/١٢ هـ بمزاولة عمل الاستشارات فقط بصفة مؤقتة وبالشروط الآتية:

- ١- أن يكون متفرغاً لعمل الاستشارات.
- ٢- ألا يقوم بالمرافعة أمام المحاكم أو ديوان المظالم ، أو اللجان المشار إليها في المادة (الأولى) من هذا النظام ، بصفته وكيلًا، وعلى الجهات المذكورة عدم قبول مرافعته.
- ٣- أن يقم في المملكة مدة لا تقل عن تسعة أشهر في السنة.
- ٤- أن تتوفر فيه شروط قيد جدول المحامين، عدا شرط الجنسية.
- ٥- أن يتم إيداع صور من مؤهلاته وترخيصه السابق لدى وزارة العدل خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا النظام، وعلى وزارة العدل إعداد جدول خاص لقيد غير السعوديين المرخص لهم ، وإعطائهم رخصاً مؤقتة. ويحدد وزير العدل لوائح قبولها في هذا الجدول ، وفي الرخصة، ومنتهاها، وتاريخ انتهائها . وبعد فترخيص مؤقتاً بقوة النظام عند فقد أي شرط من الشروط الموضحة في هذه المادة.

#### المادة الأربعون :

يجب على المرخص له طبقاً للمادة التاسعة والثلاثين أن يمارس العمل وحده، أو بالاشتراك مع محام سعودي، ولا يجوز له أن يستعين بمحام غير سعودي فرداً كان لم شركة.

#### المادة الحادية والأربعون :

يجوز للمحامي السعودي والمحامي المرخص له بموجب الفقرة (أ) من المادة الثالثة من هذا النظام أن يستعين في مكتبه وفقاً لحاجة العمل بمحام غير سعودي أو أكثر بموجب عقد عمل تحت مسؤوليته وإشرافه بالشروط الآتية:

- ١- أن ينتظم المحامي صاحب الترخيص بالحضور في المكتب، وأن يوقع على جميع المراسلات الصادرة من المكتب المتعلقة بالفضليات ويجوز له أن يعين من يمثله في ذلك من بين المحامين السعوديين أو المرخص لهم بموجب الفقرة (أ) من المادة الثالثة من هذا النظام.





الرقم :  
التاريخ :  
الصفحات :

- ٢- أن تتوفر في غير السعودي شروط القيد في جدول المحامين عدا شرط الجنسية، وأن تكون لديه خبرة في طبعة العمل لمدة لا تقل عن خمس سنوات.
- ٣- أن يقتصر عمله على إعداد المذكرات باسم المحامي صاحب الترخيص وتقديم المعاونة له ،  
والا يستولى المرافعة أمام المحاكم أو ديوان المظالم أو فلجان المشارة إليها في المادة (الأولى)  
من هذا النظام.

المادة الثانية والأربعون :

يصدر وزير العدل اللائحة التنفيذية لهذا النظام وتشر في الجريدة الرسمية ، كما يصدر  
قرارات اللازمة لتنفيذه.

المادة الثالثة والأربعون :

ينشر هذا النظام في الجريدة الرسمية ويحل به بعد تسعين يوماً من تاريخ نشره. وينفي كل  
ما يتعارض معه من أحكام.

